

المملكة المغربية

وزارة الداخلية

عمالة انزكان ايت ملول

**جماعة ايت ملول**

**الكتابة الخاصة والحصول على المعلومة**

Royaume du Maroc

Ministère de l’intérieur

Préfecture d’Inezgane Ait Melloul

**Commune Ait Melloul**

**Secrétariat du Président et l’accès à l’information**

التقرير السنوي حول تفعيل الحق في الحصول على المعلومات

بجماعة آيت ملول برسم سنة 2021/2022

انخرطت جماعة آيت ملول في تفعيل الحق في الحصول على المعلومات انطلاقا من المبادئ الأساسية التي جاء بها دستور المملكة المغربية لسنة 2011 والتي تم تكريسها من خلال القانون التنظيمي **113.14** المتعلق بالجماعات والقانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، وكذا استنادا إلى رسالة السيد وزير الداخلية عدد **D271** بتاريخ **21 يناير 2019** والمنشورين **02/2018** و**05/2020** الصادرين عن الوزارة المكلفة بالإصلاح الإداري.

فبعد تعيين الشخص المكلف بالرد على طلبات الحصول على المعلومات ونائبه بتاريخ 08 فبراير 2019 وبتاريخ **25** **دجنبر 2020** تم تنزيل جملة من الإجراءات خلال سنة 2021 سواء من خلال تنفيذ العديد من القرارات الإدارية أو عبر استعمال آليات وتقنيات جديدة ساهمت في دعم الالتزام الكلي لجماعة آيت ملول في توفير المعلومة للمواطنات والمواطنين في احترام للقوانين الجاري بها العمل. وتشمل فترة هذا التقرير سنة **2021** وإلى غاية **30 مارس 2022**.

**1**-**مواصلة استكمال الإجراءات المنصوص عليها في القانون 31.13:**

**1-1: إحداث لجنة داخلية حول الحق في الحصول على المعلومات:**

بمقتضى قرار رئيس الجماعة عدد **01** بتاريخ 05 يناير 2021 تم إحداث لجنة داخلية تعنى بالحق في الحصول على المعلومات على صعيد الجماعة. وقد عقدت اللجنة المذكورة أولى اجتماعاتها بتاريخ 08 يناير 2021 خرجت فيه باعتماد صيغة لنموذج طلب الحصول على المعلومات يضم شعار الجماعة والمعطيات المرتبطة بها. كما تم في إطار نفس الاجتماع وضع قائمة غير حصرية للوثائق المشمولة بالنشر الاستباقي في ملاءمة لمقتضيات المادة 10 من القانون 31.13. وقد تم نشر القائمة المذكورة بالموقع الالكتروني للجماعة. كما تمت خلال الاجتماع المصادقة على مشروع منشور داخلي حول الحق في الحصول على المعلومات.

**2-1:** **استصدار منشور داخلي لرئيس الجماعة:**

لتوضيح كيفية أداء الشخص المكلف بمهمة تلقي طلبات الحصول على المعلومات ودراستها وتقديم المعلومات المطلوبة، وكذا التوجيهات اللازمة من أجل التقيد بأحكام القانون 31.13، فيما يخص تيسير الحصول على المعلومات لطالبيها، تم بناء على المادة 13 من القانون 31.13 السالف الذكر، استصدار منشور داخلي لرئيس الجماعة تحت عدد **07** بتاريخ **28 يناير 2021** تضمن مسطرة محددة تبين الوحدات الإدارية المعنية باستقبال، تلقي، دراسة والبت في طلبات الحصول على المعلومات بالإضافة إلى الآجال القصوى الممنوحة لهذه الوحدات في إطار القانون. وقد شكلت مخرجات ورشات أطرها مكتب الافتحاص الداخلي بالجماعة، أساسا لإعداد المنشور المذكور.

**3-1: الشروع في وضع قاعدة للبيانات والمعلومات التي في حوزة الجماعة:**

شرعت الجماعة في التوفير التدريجي لقاعدة المعلومات التي في حوزتها من خلال ترتيب هذه المعلومات وحفظها ثم نشرها عبر الموقع الالكتروني للجماعة [www.aitmelloul.ma](http://www.aitmelloul.ma). وهكذا ورغم التركيز على المعلومات المشمولة بالنشر الاستباقي، وتلك الواجب نشرها بمقتضى القانون، فقد تم نشر وثائق مختلفة في مجالات مختلفة بالإضافة إلى نشر لائحة الروابط المحيلة على مواقع إدارات ومؤسسات أخرى يمكن أن يكون طالب المعلومة في حاجة إليها.

ومن أجل تسهيل إعداد قاعدة المعلومات، تبقى الجماعة مدعوة إلى رقمنة الأرشيف المتوفر لديها ثم تجميعه قصد تصنيفه وترتيبه، باعتبار هذا الأرشيف أحد أهم أنواع المعلومات المشمولة بالنشر الاستباقي طبقا لمنشور رئيس الجماعة السالف الذكر.

**2- الشروع في تفعيل البوابة الوطنية 'شفافية' من طرف الجماعة:**

توصلت الجماعة بتاريخ **19 يناير 2022** بإرسال من السيد عامل عمالة إنزكان آيت ملول، يتعلق بإحالة نسخة من رسالة السيد وزير الداخلية رقم 141 بتاريخ 14 يناير 2022 إلى السادة الولاة والعمال حول وضع منصة "شفافية" رهن إشارة المواطنات والمواطنين فيما يتعلق بطلبات الحصول على المعلومات المقدمة للجماعات الترابية ومعالجتها **ابتداء من 12 يناير 2022** عبر المنصة. غير أن المكلف بالمعلومات لم يقم بتفعيل حسابه بالمنصة سوى بتاريخ **14 مارس 2022** لاعتبارات تقنية تتعلق بمعطيات الولوج. وقد كان هذا التاريخ هو التاريخ الفعلي للشروع في استعمال بوابة 'شفافية'، بمعالجة طلب جديد وارد عبر المنصة وإدراج طلب سابق مودع بشكل مباشر بمكتب الضبط بعد 12 يناير 2022.

وللإشارة فإن استعمال منصة "شفافية" يرتبط بإحداث ثلاث حسابات متفرقة، الأول يتعلق بحساب الإدارة والثاني بحساب المسؤول عن المعلومات ثم آخر بحساب المسؤول عن الشكايات. غير أنه إلى حدود الساعة تم تفعيل حساب المسؤول عن المعلومات فقط.

ومن بين الاكراهات المطروحة حاليا، عدم إشعار الجماعة عبر البريد الالكتروني، وخاصة المكلف بالمعلومات، بشكل تلقائي بالتوصل بطلب الحصول على المعلومة عبر بوابة 'شفافية'، قصد العلم في حينه بوجود طلب في حاجة إلى معالجة. مما يطرح مخاطر عدم الرد داخل الأجل القانوني، خاصة إذا كان الطلب استعجاليا.

**3- تلقي طلبات الحصول على المعلومات من المواطنات والمواطنين:**

تم الاستمرار في تلقي طلبات الحصول على المعلومات ودراستها والرد عليها طبقا لمقتضيات القانون 31.13 وطبقا للمنشور الداخلي للسيد رئيس الجماعة رقم 07 بتاريخ 28 يناير 2021. وقد تميز عدد الطلبات الواردة على الجماعة بالضعف نسبيا، وربما ليس لعدم علم المواطنين بإمكانية حصولهم على المعلومات التي هم في حاجة إليها بل لكون غالبية المعلومات المطلوبة يجدونها منشورة بالموقع الالكتروني للجماعة في إطار النشر الاستباقي.

وقد توصلت الجماعة بطلبات الحصول على المعلومة، عبر قنوات متنوعة، شكل الإيداع المباشر بمكتب الضبط أهمها خلال الفترة المنصرمة. وإلى حدود **30 مارس 2022**، بلغ عدد الطلبات المتوصل بها عبر جميع القنوات ستة وعشرون (**26**) طلبا، شكل منها الإيداع المباشر عبر مكتب الضبط المركزي **38،46** % ومتوسط آجال الرد **15** يوم عمل، فيما تم رفض طلب واحد (01) لعدم توافر المعلومات المطلوبة لدى الجماعة، واثنين (02) لكونها لم يستوفيا الشكليات المنصوص عليها في المادة **14** من القانون 31.13.

ويوضح الجدول التالي توزيع الطلبات المتوصل بها حسب قناة التوصل مع معدل الاستجابة ومتوسط آجال الرد:

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **متوسط آجال الرد حسب القنوات الثلاث الأولى  (يوم عمل)** | **متوسط آجال الرد العام  (يوم عمل)** | **معدل الاستجابة حسب القنوات الثلاث الأولى** | **معدل الاستجابة العام** | **مجموع الطلبات** | **عدد الطلبات الواردة حسب قناة التوصل** | | | | | | **فترة التوصل** |
| **طلبات عبر الهاتف** | **استمارات مباشرة عبر الإنترنيت** | **مقابلات مباشرة** | **منصة**  **Chafafiya** | **عبر البريد الالكتروني** | **الطلبات المباشرة** |
| **15** | **12** | **82%** | **89%** | **26** | 3 | 1 | 5 | 3 | 4 | 10 | **سنة 2021  وإلى غاية 30 مارس 2022** |

**4- تقوية وتثمين تجربة جماعة آيت ملول في مجال الحصول على المعلومات والنشر الاستباقي:**

بالإضافة إلى الاستجابة إلى المقتضيات القانونية الجاري بها العمل، يعتبر انفتاح الجماعة على طالبي المعلومات منها، آلية مهمة لتسويق تراب الجماعة وتعزيز مكانتها وصورتها في محيطها المحلي والوطني ولم لا الدولي. وهكذا حازت جماعة آيت ملول في إطار دراسة أنجزها مركز الأبحاث “طفرة” بشراكة مع المؤسسة الأمريكية الشرق أوسطية، حول مدى توفير المعلومات استباقيا من طرف الجماعات الترابية من خلال مؤشر (SMIIG DATA)، على الرتبة الأولى على الصعيد الوطني سنة **2021** بعد حصولها على **86** نقطة من مائة. وقد تسلم السيد رئيس الجماعة درع الجائزة يوم **16 دجنبر 2021** بالرباط. وجاء هذا التميز بعد حصول الجماعة على الرتبة الثانية على الصعيد الوطني سنة **2020** في إطار نفس الدراسة بعد الحصول على **60** نقطة من مائة. وللإشارة فمركز طفرة جمعية مستقلة تشتغل على موضوع تحسين فهم المؤسسات المغربية للمشاركة في توطيد سيادة القانون في المغرب. وقد حضرت جماعة آيت ملول الندوة السنوية الوطنية التي نظمها عن بعد المركز المذكور بتاريخ **23 دجنبر 2021**، حيث تم عرض تجربة الجماعة في إطار الحق في الحصول على المعلومة والنشر الاستباقي.

ويستدعي منا هذا التميز، المحافظة على الأقل على نفس المستوى للبقاء في الريادة، ولم لا تحسين هذا المستوى بالاستجابة لباقي مؤشرات المنافسة كوجود آلية أو منصة للتشاور العمومي، نشر تقارير الافتحاص الداخلي، لائحة الممتلكات المنقولة والغير المنقولة، هيكل تنظيمي مفصل، النظام الداخلي للمجلس...**.**

وقد كانت ريادة جماعة آيت ملول في الحصول على المعلومة والنشر الاستباقي، سببا مباشرا في لقاء مدير المعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي بالمغرب، بطلب منه، للسيد رئيس الجماعة يوم **25 فبراير 2022**. حيث عرض

المعهد خبرته في مجال الديمقراطية التشاركية وعلاقتها بانفتاح الجماعات، بحكم أن المعهد يشتغل حاليا في نفس الإطار مع ثلاث جهات مغربية من بينها جهة سوس ماسة. كما أن ممثل مركز التميز للتنمية الكائن مقره بالرباط والذي كان مرافقا لمدير المعهد، اقترح ترتيب لقاءات مع الوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة ومع الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي، لتثمين تجربة جماعة أيت ملول. وقد استغرب الحاضرون من عدم انخراط جماعة آيت ملول في البرنامج المحلي لمبادرة الحكومة المنفتحة رغم أن تجربة العديد من أعضاء البرنامج المذكور، لا ترقى إلى تجربة جماعة آيت ملول. كما هو الحال بالنسبة لبلدية "الكاف" بجمهورية تونس الشقيقة، التي قام أحد مسؤولي البرامج الرئيسيين بنفس المعهد بترتيب لقاء بطريقة التناظر المرئي يوم **11 مارس 2022،** مع ممثليها. وهو اللقاء الذي شارك فيه السيد رئيس الجماعة، وتم فيه عرض تجربة آيت ملول في النشر الاستباقي والحصول على المعلومات. وقد أبدى الإخوة التونسيون إعجابهم بتجربة الجماعة وباستعدادهم لترتيب لقاءات أخرى حضورية بتنسيق من المعهد الوطني الديموقراطي الذي يتوفر على تمثيلية له بتونس.

ومن بين أهم الاقتراحات التي طرحها الإخوة التونسيون، والتي يشتغلون عليها حاليا، تخصيص نوافذ بالموقع الالكتروني للجماعة حسب الفئات المجتمعية وخاصة الهشة كذوي الاحتياجات الخاصة؛ تتضمن النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة لمجالاتها وما يهمها من معلومات. كما تساءل الحاضرون عن مدى تجاوب المواطنين مع ما يقدم لهم وما تتم مشاركته معهم.

**5- ملاحظات حول الحصول على المعلومات بالجماعة ومقترحات لاستثمار التجربة:**

لعل تميز جماعة آيت ملول في مجال الحق في الحصول على المعلومات والنشر الاستباقي، لا يخفي ضرورة العمل على الاستجابة لبعض الملاحظات لتجويد العمل لما هو أحسن ثم استثمار التجربة قصد إشعاع الجماعة على الصعيد الوطني ولم لا الدولي:

**5-1: تحسيس وتكوين جميع الوحدات الإدارية قصد الانخراط في التفعيل الأمثل للحق في الحصول على المعلومات:**

رغم أن جميع الوحدات المكونة للجماعة توصلت بمنشور السيد رئيس الجماعة الصادر بتاريخ 28 يناير 2021 حول تفعيل الحق في الحصول على المعلومة، فلا بد من تحسيس هذه الوحدات بأهمية هذا الورش لتعزيز انخراطها والتزامها في إعداد قاعدة المعلومات التي في حوزة الجماعة وكذا في تفاعلها مع المكلف بالمعلومات على صعيد الجماعة للرد على طالبي المعلومات داخل الآجال المحددة في القانون وفي منشور رئيس الجماعة السالف الذكر. مما يتطلب تأطيرا لكافة المسؤولين عن هذه الوحدات الإدارية فيما يخص إعداد قاعدة المعطيات والبيانات المفتوحة.

**5-2: استعمال المعطيات ذات الطابع الشخصي:**

تستعمل جميع المصالح والوحدات الإدارية الجماعية معطيات شخصية تهم مواطنات ومواطنين في جميع القطاعات: التعمير، الحالة المدنية، الجبايات، استعمال المرافق العمومية، الشؤون الاقتصادية، الصفقات، الشكايات... إلخ، الشيء الذي يجعلنا أمام معطيات ذات طابع الشخصي ينظمها القانون 09.08، ومطالبين بالحصول على الإذن المسبق للجنة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي حسب القانون.

**5-3: دعم وظيفة الاستقبال بمكتب الضبط والاستقبال:**

بالإضافة إلى إيداع المرتفقين لطلباتهم وشكاياتهم بمكتب الضبط، نجد أن وظيفة الاستقبال المتمثلة في تحسين خدمة الولوج إلى مقر الجماعة، وتوجيه المرتفقين وخدمتهم، لا يتم تفعيلها في الغالب؛ ربما لأن بنية مقر الجماعة لا تساعد على ذلك، وربما لعدم وجود آلية لتنظيم المرفق أو لعدم كفاية الأعوان العموميين الموجودين رهن إشارة مكتب الضبط. فتنظيم هذا المرفق الهام يساعد على جودة انفتاح الجماعة وعلى الرفع من مستوى رضى المرتفق على المعلومات التي توفرها الجماعة وعلى طريقة توجيهه إليها. وفي هذا الصدد، نشير إلى غياب التشوير داخل الجماعة كآلية من آليات التواصل مع المواطن المرتبطة بالحق في الحصول على المعلومة. كما أن الجماعة لا تتوفر على معلومات حول عدد المرتفقين الذين تم استقبالهم من طرف المصالح الجماعية ولا حول موضوع زيارتهم واستفسارهم، مما يحرم الجماعة من بيانات ستساعدها ولا شك على معرفة الانشغالات الكبيرة للمواطنات والمواطنين وتحديد الوسائل والحلول الكفيلة بالاستجابة لها.

**5-4: دعم مكتب الاعلام والتواصل في إدارة الموقع الالكتروني:**

تعتبر إدارة الموقع الالكتروني للجماعة من بين المهام المنوطة بمكتب الإعلام والتواصل. وكما هو معلوم، يشكل الموقع المذكور الآلية الأساسية لضمان النشر الاستباقي للمعلومات التي في حوزة الجماعة وتفعيل القانون 31.13 المتعلق بالحصول على المعلومات على النحو الأمثل. إلا أن المكتب المذكور في حاجة إلى دعمه بالموارد البشرية والتقنية اللازمة للقيام بمهامه على أكمل وجه.

وللإشارة فالجماعة مدعوة إلى توفير الشروط القانونية والتقنية الملائمة، ضمانا لاستمرارية الموقع الالكتروني في تقديم خدماته.

**5-5: تحيين محتوى الموقع الالكتروني للجماعة عبر:**

**+** توزيع المعطيات المنشورة استباقيا حسب صنف المجالات؛

**+** نشر وثائق تتضمن معلومات قابلة للاستعمال والاستغلال عن طريق صيغتي 'وورد' أو 'إكسيل'. مع الحرص على فرض شروط للاستعمال المذكور وتحمل طالب المعلومة لمسؤوليته بشكل عام عند كل تحميل من الموقع الالكتروني، حسب ما تنص عليه المادة **6** من القانون **31.13**؛

**+** إضافة رابط البوابة الوطنية للحصول على المعلومات chafafiya.ma بالموقع الالكتروني؛

**+** الاستمرار في إعداد ونشر ميزانية المواطن؛

**+** اعتماد نافذة أو منصة لقياس درجة رضى المرتفق من حجم ونوعية المعلومات التي توفرها له الجماعة؛

**+** النشر الدائم لمعطيات إحصائية حول عدد زوار الموقع الالكتروني؛

**+** ربط بعض وثائق النشر الاستباقي بالوثائق المطلوبة لتحقيق مؤشرات برنامج أداء الجماعات لوزارة الداخلية؛

**+** ضمان الاستعمال الآمن للمعلومات المنشورة من طرف الجماعة والتي يتم تحميلها من طرف طالب المعلومات.

**5-6: النشر الاستباقي للوثائق المطلوبة من طرف برنامج تحسين أداء الجماعات:**

نظرا للأهمية المتزايدة لبرنامج تحسين الأداء لوزارة الداخلية بالنسبة لجماعة آيت ملول، يمكن اعتبار الوثائق المرتبطة بالمؤشرات المطلوب تحقيقها في إطار البرنامج، وثائق مشمولة بالنشر الاستباقي يتعين نشرها بالموقع الالكتروني للجماعة؛

**5-7: استكمال انخراط الجماعة في البوابة الوطنية للحصول على المعلومات:**

شرعت الجماعة في الانخراط الفعلي في بوابة "شفافية" بتاريخ 14 مارس 2022، حيث تم إيداع واستقبال طلبات الحصول على المعلومات بشكل مباشر من المواطنين. والجماعة مدعوة إلى تصنيف وترتيب المعلومات المشمولة بالنشر الاستباقي والتوفر على قاعدة معطيات واضحة وذلك قبل تفعيل النشر الاستباقي بالبوابة الوطنية للحصول على المعلومات. كما أنه في إطار منصة تلقي الطلبات المتاحة حاليا، هناك حاجة إلى تحديد شروط استعمال البوابة من طرف طالبي المعلومات من أجل قبول طلباتهم.

**5-8: إمكانية الإعداد للترشح للبرنامج المحلي لمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة والانخراط في بوابة البيانات المفتوحة:**

من بين ما يتيحه الانضمام للبرنامج، الذي انتهى أجل الترشيح للانخراط فيه هذه السنة في 16 مارس 2022، تعزيز مكانة وصورة الجماعات الترابية في محيطها الوطني، الإقليمي والدولي وجلب الاستثمار ثم توفير الدعم لمشاريع الجماعات الترابية عبر تعزيز فرص التمويل في إطار التعاون الدولي بالإضافة إلى تعزيز فعالية وأثر البرامج التنموية من خلال المشاركة المواطنة واعتماد مقاربة الدمج الشامل. وقد وعد المعهد الوطني الأمريكي المشار إليه سابقا، بدعم الجماعة قصد الانضمام للبرنامج بحكم أنها تتوفر حاليا على كل مقومات الترشح. وبالتالي فعلى الجماعة الاستمرار في تجميع النقاط قصد الانخراط في برنامج الحكومات المحلية المنفتحة ولم لا مع استشارة ومواكبة المديرية العامة للجماعات الترابية بناء على اقتراح وزارة الداخلية وذلك بموجب الدورية عدد 920 بتاريخ 04 أكتوبر 2021.

وبذلك فالجماعة مدعوة إلى تفعيل مبادئ الجماعة المنفتحة من قبيل تعزيز التواصل، تسهيل الولوج الى المعطيات المفتوحة ودعم المشاركة المواطنة بالإضافة إلى تحديد الإمكانيات والفرص المتاحة.

ولدعم المشاركة المواطنة كشرط أساسي للولوج إلى مبادرة الحكومة المنفتحة، تبقى الجماعة مدعوة إلى:

**-**توفير فضاءات للمشاركة المواطنة والتواصل مع المواطنات والمواطنين؛

**-**تسهيل المشاركة المواطنة في تدبير الشأن المحلي؛

**-**تكليف مسؤول عن تجميع وتتبع مبادرات الجماعة في إطار المشاركة المواطنة قصد تثمين مجهودات الجماعة في هذا المجال والإعداد للانخراط في البرامج التي تطرحها المديرية العامة للجماعات الترابية كميزة المواطنة، الميزانية التشاركية...

وفي نفس الصدد، لدى جماعة آيت ملول فرصة الانخراط في البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة data.gov.ma التي تديرها الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي، وذلك عن طريق نشر المعطيات والاحصائيات المفتوحة القابلة للاستعمال المتوافرة لديها. وللإشارة فإلى حدود اليوم تنخرط في البوابة جماعتان ترابيتان فقط على الصعيد الوطني هما جهة طنجة تطوان الحسيمة وجهة بني ملال خنيفرة.

في **آيت ملول** بتاريخ: .....................................................................................

**المكلف بالحصول على المعلومات بجماعة آيت ملول**